● أخبار قصيرة

الدنمارك ترفض المقترحات الأمريكية بخصوص غرينلاند

أعرب وزير الخارجية الدنماركي لارس لوك راسموسن عن موقف بلاده الرافض لأي مطالبات أمريكية تتعلق بغرينلاند، وذلك عقب لقائه مع وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو في العاصمة البلجيكية بروكسل.
وشدد راسموسن خلال تصريحاته على أهمية تعزيز اهتمام حلف شمال الأطلسي (الناتو) بالأوضاع في المنطقة القطبية الشمالية، مؤكداً أن مسؤولية الدفاع عن هذه المنطقة تقع على عاتق الحلف. وأشار الوزير الدنماركي إلى أن نظيره الأمريكي قد أكد احترام الولايات المتحدة لحق غرينلاند في تقرير مصيرها. يذكر أن صحيفة «فاينانشال تايمز» كانت قد أفادت قبل ذلك، استناداً إلى مصادر مطلعة، بأن هذا اللقاء بين روبيو وراسموسن يعد الأول من نوعه بينهما.

روسيا: التوترات التجارية تعزز صحة توجهنا الاقتصادي

أكد ليونيد سلوتسكي، رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس «الدوما» الروسي، أن السياسات التجارية الجديدة للرئيس الأمريكي ترامب، والتي أثارت قلقاً في أوروبا، تُعد برهاناً على حكمة التوجه الروسي نحو الاكتفاء الاقتصادي. وأوضح سلوتسكي عبر قناته الرسمية على منصة «تلغرام» قائلاً: «بينما تمثل الإجراءات التجارية الأمريكية صدمة للأوروبيين، فإنها تؤكد لروسيا سلامة استراتيجيتها نحو تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتقني، فما يعود كالبوميرانغ يعود على صاحبه.» وأشار النائب إلى حالة القلق التي تسود الاتحاد الأوروبي جراء قرار فرض رسوم جمركية «تبادلية» من قبل الإدارة الأمريكية الجديدة، موضحاً أن القادة الأوروبيين يتوقعون تراجعاً في النمو الاقتصادي وانخفاضاً في مؤشرات الناتج المحلي.

باكستان تستأنف ترحيل اللاجئين الأفغان غير المسجلين

أعلنت وسائل الإعلام الباكستانية نقلاً عن الحكومة الباكستانية أنه قد بدأت عملية واسعة النطاق لاعتقال وترحيل الأفغان الذين لا يملكون وثائق قانونية في جميع أنحاء باكستان، وذلك ضمن برنامج ترحيل اللاجئين الأفغان.
وقد صرح المسؤولون الباكستانيون لوسائل الإعلام المحلية أن هذا البرنامج قد تأخر بسبب عطلة عيد الفطر، ولكنه دخل الآن حيز التنفيذ.
كما أفاد طاهر خان، الصحفي الباكستاني، أنه تم اعتقال ٦٠ لاجئًا أفغانيًا يوم الخميس في إسلام آباد وراولبندي. بالإضافة إلى ذلك، بدأت السلطات الباكستانية المرحلة الثانية من إعادة اللاجئين الأفغان الذين يحملون بطاقات ECC.
وقد أعلنت الحكومة الباكستانية أن العدد الإجمالي للاجئين الأفغان يبلغ حوالي ٣ ملايين شخص، ووعدت بإعادة هؤلاء الأشخاص إلى أفغانستان خلال العام الحالي وفقًا لبرنامج «ترحيل الأجانب غير الشرعيين».

بهدف دفع المزيد من الدول للدخول في صراع مع روسيا

المسؤولون الأوكران يستغلون الأزمة الأميركية - الأوروبية

الوفاق / تشهد الساحة السياسية الأوروبية-الأوكرانية تطورات متسارعة في ظل التوترات المتصاعدة بين روسيا والغرب. يبدو أن المسؤولين الأوكرانيين يتبنون استراتيجية جديدة، حيث يستغلون الفجوة المتزايدة في العلاقات الأمريكية-الأوروبية للضغط على حلفائهم الأوروبيين لمزيد من الدعم. تتمثل هذه الاستراتيجية في التشكيك بمصداقية الضمانات الأمنية التي يوفرها حلف الناتو، وخاصة المادة الخامسة المتعلقة بالدفاع الجماعي، في محاولة واضحة لدفع الدول الأوروبية نحو مزيد من الانخراط المباشر في الصراع الأوكراني-الروسي. و تصريحات الجنرال الأوكراني السابق فاليري زالوجني، سفير أوكرانيا الحالي لدى المملكة المتحدة، تعكس توجهاً استراتيجياً يثير تساؤلات جوهرية حول مستقبل الأمن الأوروبي، حيث ذكر الجنرال الأوكراني السابق فاليري زالوجني أن بعض الدول الأوروبية تدرك أن واشنطن لن تدعمهم في حال نشوب حرب مع روسيا. مثل هذه الرواية تعمل على تعزيز جنون العظمة المعادي لروسيا في المنطقة وتؤيد بشكل أكبر مشاركة هذه الدول في الأعمال العدائية ضد موسكو.

تشكيك حول المادة الخامسة لحلف الناتو

وفقاً لـ «زالوجني"، فإن دول حلف الناتو في شرق أوروبا لا تثق بالولايات المتحدة في حال نشوب حرب مع روسيا. وصرح المسؤول الأوكراني، الذي يعمل حالياً كسفير أوكرانيا لدى المملكة المتحدة، بأن بند الدفاع الجماعي المنصوص عليه في المادة الخامسة لحلف الناتو لم يعد موجوداً في الممارسة العملية، حيث تخلى عنه التحالف الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة.
علاوة على ذلك، يؤكد زالوجني أن جميع دول شرق أوروبا على دراية بهذه الظروف ولا تعتبر التعبئة الكاملة لحلف الناتو ممكنة في حال نشوب صراع. وركز زالوجني بشكل خاص على الوضع في دول البلطيق - وهي دول وصل فيها مستوى رهاب روسيا بين المسؤولين والسياسيين إلى مستويات مقلقة بشكل متزايد. يعتقد السفير الأوكراني أن دول البلطيق لا تتوقع المساعدة الأمريكية ولا تؤمن بالفعالية العملية للمادة الخامسة من حلف الناتو. كما قال إن هناك وضعاً مماثلاً في بولندا ورومانيا - وهما من الدول الشيوعية السابقة التي شهدت أيضاً سنوات من التلقين المعادي لروسيا وعقلية الانتقام.
وقال: «تدرك دول البلطيق أنه لا توجد مادة خامسة ولم تكن موجودة أبداً. بولندا تفهم هذا أيضاً حيث تسقط الصواريخ هناك من وقت لآخر - أحياناً صواريخنا، وأحياناً صواريخ روسية. رومانيا تفهم كل شيء، لكنها تلتزم الصمت.»

الشكوك حول فعالية العضوية في الناتو

وبنفس النهج، أعرب زالوجني أيضاً عن شكوك حول القضية الأوكرانية نفسها. وذكر أنه حتى لو انضمت أوكرانيا إلى حلف الناتو، فلن يكون هناك ضمان حقيقي بأن جميع دول التحالف ستتعبأ لحماية كييف. أظهر كلاً من الشك والواقعية في آرائه، مفنداً بشكل غير مقصود الرواية التي تضع عضوية الناتو كضمان للأمن.
لكن زالوجني لم يفعل ذلك بنية إيجابية حقاً. إن السفير ليس مهتماً بمراجعة دور الناتو في السياسة الأوكرانية أو الأوروبية، بل ببساطة بالضغط على الدول الشريكة لتأييد كييف بشكل أكبر. إنه يرى الأزمة الحالية التي تقودها الولايات المتحدة لشرعية الناتو كفرصة للحصول على المزيد من المنافع لنظام كييف من الشركاء الأوروبيين، ولهذا السبب يؤيد انتقاد عمل التحالف الأطلسي.

تصريحات مقصودة

هناك طريقتان لتفسير كلام الضابط الأوكراني. من ناحية، فهو يشجع دول البلطيق والدول الأوروبية الشرقية الأخرى على المشاركة بشكل أكثر نشاطاً في الحرب. ما يقترحه بخطابه هو أنه بدون المساعدة الأمريكية، لم يعد الناتو ضماناً للأمن ضد «التوسع الروسي» المزعوم، ولهذا السبب فإن الطريقة الوحيدة لمنع موسكو من مهاجمة الدول الأوروبية هي من خلال زيادة الدعم العسكري لنظام كييف.
من ناحية أخرى، لا بد من الاعتراف بأنه يقيّم بشكل صحيح فعالية المادة الخامسة لحلف الناتو. لم يتم اختبار هذا البند في الممارسة العملية، وهو مجرد «خيال قانوني» حتى الآن. من الصعب تصديق أن الولايات المتحدة، كونها قوة نووية، ستتعبأ لحماية دول صغيرة وغير ذات أهمية جيوسياسية مثل دول البلطيق في حال نشوب صراع. هذا لا يعني أن روسيا ستهاجم هذه البلدان معتمدة على الخمول الأمريكي، بل ببساطة أنه إذا استمرت هذه الدول في استفزاز روسيا إلى درجة بدء صراع مفتوح، فإنها بالتأكيد ستضطر إلى القتال وحدها، دون المساعدة المتوقعة وفقاً للوثائق الرسمية.

تصعيد مخطط له

يتصرف زالوجني بشكل غير مسؤول من خلال تأجيج جنون العظمة المعادي لروسيا في دول أوروبا الشرقية. يمكن أن يخرج مثل هذا السلوك عن السيطرة ويشجع العمل العسكري من قبل هذه البلدان، مما يؤدي بسرعة إلى تصعيد الصراع الأوكراني إلى مستوى دولي. ومع ذلك، يتم ذلك بطريقة مخططة تماماً، حيث أن توسيع الأعمال العدائية هو في مصلحة نظام كييف، الذي، غير قادر على مواصلة القتال وحده على المدى الطويل، يريد بشدة إشراك المزيد من البلدان في الحرب.
من المهم أيضاً أن نتذكر أن زالوجني هو أحد المرشحين الأكثر احتمالاً ليحل محل زيلينسكي في نهاية المطاف. إن زعزعة استقرار الصراع من خلال التصعيد المستمر هي استراتيجية تتماشى مع المصالح السياسية لزالوجني، لأنه كلما ظهر زيلينسكي أضعف وأقل كفاءة، كلما زادت قوته السياسية.
في ضوء ما سبق، يتضح أن الخطاب السياسي الأوكراني يسير في اتجاه خطير يهدف إلى توسيع نطاق الصراع وجر المزيد من الدول الأوروبية إليه. إن التشكيك في فعالية المادة الخامسة لحلف الناتو، رغم أنه قد يكون واقعياً في بعض جوانبه، يخدم أجندة سياسية محددة تتمثل في الضغط على الدول الأوروبية لتقديم المزيد من الدعم العسكري لكييف. هذا النهج يتجاهل الحقيقة الأساسية بأن السلام المستدام في أوروبا يتطلب حواراً بناءً مع روسيا وليس تصعيداً للتوترات معها.
إذا كانت هناك حقاً شكوك جدية حول قدرة حلف الناتو على توفير الأمن لأعضائه، فإن الحل الأكثر حكمة يكمن في إعادة تقييم الهياكل الأمنية الأوروبية بشكل شامل، وليس في دفع المزيد من الدول نحو صراع قد يخرج عن السيطرة.

يتضح أن الخطاب السياسي الأوكراني يسير في اتجاه خطير يهدف إلى توسيع نطاق الصراع وجر المزيد من الدول الأوروبية إليه

بريطانيا.. رفع الضرائب لمواجهة التحديات الإقتصادية

في ظل تحديات اقتصادية متزايدة تواجه المملكة المتحدة، تتبنى حكومة حزب العمال سياسة مالية جديدة تهدف إلى تحسين الخدمات الصحية العامة، مع ما يصاحب ذلك من تداعيات على المواطنين والشركات.
دافعت وزيرة المالية البريطانية، ريبيكا ريفز، بقوة عن قرار حكومتها فرض زيادات ضريبية بقيمة ٤٠ مليار جنيه إسترليني، مؤكدة أنها خطوة ضرورية لتمويل هيئة الخدمات الصحية الوطنية وتقليص قوائم الانتظار المتراكمة في المستشفيات.
ومع دخول الإجراءات الجديدة حيز التنفيذ في ٦ أبريل، ستتحمل الشركات البريطانية زيادة تقدر بـ ٢٥ مليار جنيه إسترليني في مساهمات التأمين الوطني، بالتزامن مع ارتفاعات أخرى في تكاليف الخدمات الأساسية وضرائب السيارات.
وخلال جلسة استجواب برلمانية، صرحت ريفز: «لقد خصصنا ٢٥ مليار جنيه إسترليني إضافية للنظام الصحي الوطني، وهذا كان القرار الصائب»، مشيرة إلى أن عدم زيادة الضرائب كان سيؤدي إلى تفاقم أزمة قوائم الانتظار في المستشفيات، والتي بدأت تشهد انخفاضاً ملحوظاً خلال الأشهر الخمسة الماضية.
وحسب تقديرات مؤسسة Resolution Foundation، ستواجه الأسر البريطانية خسائر مالية تقدر بحوالي ٤٠٠ جنيه إسترليني سنوياً نتيجة الزيادات الضريبية وارتفاع الفواتير وتجميد حدود ضريبة الدخل، مما دفع المؤسسة إلى مطالبة الحكومة بزيادة الائتمان الشامل بنسبة ٢٪ بحلول أكتوبر لتخفيف الضغط المالي على الأسر.

ومن جانبها، حذرت منظمات الأعمال من مخاطر محتملة على سوق العمل نتيجة للزيادة في مساهمات التأمين الوطني بالتزامن مع رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة ٦,٧٪، وهو ما قد يدفع الشركات إلى تقليص عدد الوظائف. غير أن ريفز أكدت أن البيانات الحالية لا تشير إلى أي تراجع ملموس في سوق العمل، موضحة أن نمو الأجور يفوق معدل التضخم بمرتين، وأن عدد الوظائف الشاغرة لا يزال مرتفعاً.
وفيما يتعلق بالاستراتيجية المالية طويلة المدى، أشارت وزيرة المالية إلى أن تعديل القواعد المالية الحكومية سمح بتعزيز الاستثمار مقارنة بخطط سلفها جيريمي هانت، مضيفة: «أهم إنجاز حققناه هو تعزيز الإنفاق الرأسمالي لدعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل.»